ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Enas naji hamad
University of Religions and Denominations
Email : Lecwasit60@alkadhum-col.edu.iq

Davood Mollahasani
University of Religions and Denominations

Dr. Ahmed Karimi
University of Religions and Denominations

Keywords:
public spending, tax, social justice, poverty, poverty eradication.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	31 Aug 2024
Accepted	21 Sep 2024
Available online	1 Oct 2024

The role of public spending in eliminating poverty from0 the perspective of the Holy Quran and narrations

A B S T R A C T

Public spending is one of the important and main concepts of any economic system, whether it is Islamic or non-Islamic. Despite the novelty of this concept in modern economic systems, this concept as an economic practice has existed in the Islamic economic system for a long time, such that the Islamic religion paid great attention to public money and established sound distributive foundations for it by spending it on the appropriate societal segments, Therefore, the Islamic religion sought to distribute wealth, public finances, and public spending on those wealth in order to achieve social justice and eliminate poverty. The study aims to achieve several objectives, including knowing the policy of public spending in Islam based on the Qur'anic texts and narrations to achieve justice, equality, balance, and social solidarity.

The study is a descriptive that describes a research phenomenon that is characterized by ambiguity and needs someone to focus on it and explain its dimensions. The researcher relied on the jurisprudential approach that seeks to know the position of the jurist and the mujtahid on the sources and evidence of rulings by urging people to do a certain act or urging them to leave it, and he relies on legislative sources from Quranic verses or prophetic hadiths or narrations of the pure imams. The study reached several results, including the Islamic religion's emphasis on the importance of public spending for the purpose of financing projects that serve the general public. The research results showed the importance of public spending for the purpose of providing services equally to all groups in a way that ensures achieving justice in distribution, in addition to providing job opportunities for the general public and eliminating poverty.

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss16.3843

دور الانفاق العام في القضاءعلى الفقر من منظور القرآن الكريم والروايات

ايناس ناجي حمد / جامعة الأديان والمذاهب
الدكتور داود ملا حسنى/ جامعة الأديان والمذاهب
الدكتور احمد كريمي/ جامعة الأديان والمذاهب

الخلاصة:

يمثل الإنفاق العام من المفاهيم المهمة والرئيسة لأي نظام اقتصادي سواءً أكان ذلك النظام إسلامياً أم غير إسلامي، فعلى الرغم من حداثة هذا المفهوم في النظم الاقتصادية الحديثة لكن هذا المفهوم بوصفها ممارسة اقتصادية كانت موجودة في النظام الاقتصادي الإسلامي منذ زمن بعيد، بحيث اهتم الدين الإسلامي بالمال العام بشكل كبير ووضع له أسسا توزيعية سليمة بإنفاقه على شرائح المجتمع المناسبة، لذا سعى الدين الإسلامي إلى توزيع الثروات والمالية العامة والإنفاق العام لتلك الثروات لغرض تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر، وتهدف الدراسة للوصول إلى عدة أهداف منها معرفة سياسة الإنفاق العام في الإسلام بالإسناد إلى النصوص القرآنية والروايات لتحقيق العدالة والمساواة والتوازن والتكافل الاجتماعي.

وتعد هذه الدراسة من الأبحاث الوصفية التي تصف ظاهرة بحثية تمتاز بالغموض وهي بحاجة إلى من يركز فيها ويفسر أبعادها، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الفقهي الذي يسعى إلى معرفة موقف الفقيه والمجتهد من مصادر وأدلة الأحكام بحث الناس على القيام بعمل معين أو حثهم على تركه، ويستند بذلك إلى مصادر تشريعية من آيات قرآنية أو أحاديث نبوية أو روايات للأئمة الأطهار، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أبرزها تأكيد الدين الإسلامي على أهمية الإنفاق العام لغرض تمويل المشاريع التي تخدم عامة الناس، أشارت نتائج البحث إلى أهمية الإنفاق العام لغرض تقديم الخدمات بشكل متساوٍ لجميع الفئات بما يضمن تحقيق العدالة في التوزيع، فضلاً عن امكانية توفير فرص العمل لعامة الناس والقضاء على الفقر.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الضريبة، العمل، الفقر، القضاء على الفقر

المقدمة

يعدّ الانفاق العام من السياسات المالية الوطنية التي تتخذها البلدان لغرض دعم السياسة المالية الوطنية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتحسين الحياة العامة من انفاق الدول على المشاريع التي تخدم عامة المواطنين وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يخدم هذا الانفاق الصالح العام ؛ لأنّ تلك الأموال يتشارك فيها الجميع بحسب طبيعة مصدرها مثل الموارد الطبيعية أو المشاريع الربحية أو الضرائب، وتبرز وظيفة الدولة في توفير حياة كريمة وضمان توزيع وتوفير فرص العمل لعامة الناس فتعمل البلدان على توسيع الانفاق العام بحيث يشمل جميع القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع معين دون آخر.

ومما لا شك فيه أن ديننا الإسلامي يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل البلدان والمجتمعات من خلال تكافؤ الفرص والخدمات بين عامة الناس، بحيث لا يفرق الدين الإسلامي بين مؤمن ومؤمن وبين شخص وآخر لغرض حصولهم على فرص العمل أو من الحصول على الخدمات العامة، حتى أن ديننا الإسلامي لا يميز بين

المسلم وغير المسلم؛ لأنه يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع كافةً على حدٍّ سواء، لأنّ العدالة مفهوم عام يرتبط بالمجتمع بشكل عام ولا يمكن لأي بلد إسلامي ويطبق الشريعة الإسلامية التمييز بين فئات المجتمع أو التمييز بين الأشخاص.

أولاً: بيان مشكلة البحث

يمثل الإنفاق العام الشق الآخر المكمل للإيرادات العامة في الميزانيات العامة للدول المختلفة، ولم تحظَ هذه الظاهرة باهتمام كبير من قبل الباحثين في المالية العامة بقدر ما حظيَ به جانب الايرادات من الاهتمام، وذلك لصغر حجمه وانحساره في نطاق ضيق ومجالات محددة مما جعل بعضهم يصفونه بالحيادية والتي تعني عدم ممارسة الانفاق العام لأي أهداف اقتصادية أو اجتماعية ؛ الا انه وفي ظل تطور الفكر الاقتصادي في شأن تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وتطور الحياة تنوعت وتعددت مجالات الانفاق العام، فتضمنت ارقامهما وظهرت بصورة واضحة في الميزانيات العامة بدلا من انحسارها في السابق بصورة ضئيلة لا تكاد تذكر، وكان من نتائج ذلك ان اصبحت النفقات العامة ذات تأثير كبير في الاقتصاد القومي الأمر الذي لفت الانتباه لمفكري المالية الى هذا الجانب والاهتمام به وذلك بعد تحققهم أهمية الانفاق العام ومدى تأثيره في النشاط الاقتصادي ؛ إذ اصبح من أدوات السياسة المالية الفعالة بعد ان كان جل اهتمامهم في السابق منصباً على الايرادات العامة وكيفية تعظيمها.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

والإنفاق العام لما له من اهمية وتأثير في النشاط الاقتصادي في حالات الرواج والكساد أو الانكماش أو التضخم، فالإسلام يهتم بالمال العام وشؤونه فقد وضع اسساً سليمة لانفاق المال حتى قبل ان يظهر الاقتصاد بوصفه علما ، وهي قواعد رصينة وضعت لصيانته بوصفه الاداة الحقيقية للحركة والنشاط وبدون الإنفاق العام لا يمكن ان يتنشط العمل والانتاج في مختلف النشاطات التي تتعلق بالاقتصاد والاجتماع والعمران، لذا تتلخص مشكلة بحثنا في دور الانفاق العام في الإسلام في القضاء على الفقر الذي بدأ يستشري في المجتمعات الإسلامية (Obaid، 2023، صفحة 23).

ولعل من أهم الآثار المباشرة للإنفاق العام تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج والاستهلاك باعتبارهما النشاطين الرئيسيين في الاقتصاد القومي، فمنها : أثر الإنفاق العام في الناتج الاقتصادي وكذلك اثره في الاستهلاك القومي.

ثانيا: منهجية البحث

ونعني بمنهجية البحث بأنها مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يقوم بها الباحث لغرض دراسة موضوع معين أو دراسة مشكلة ما أو الكشف عن ظاهرة بحثية تستحق الدراسة والبحث (عبيد و جاسم، 2024)، بمعنى أنه طريقة معينة تؤدي إلى كشف حقيقة ما والوصول إلى نتائج تخدم البحث العلمي (النصر، 2017، صفحة 138)، لذا اعتمدت الباحثة على جمع الآيات والأحاديث النبوية والروايات الخاصة بالإنفاق العام والزكاة والصدقات والخراج وكيفية معالجة الدين الإسلامي للفقر في المجتمعات، ودراسة موضوع النفقات من الجانب الاقتصادي وفي الاقتصادي الإسلامي، فضلاً عن دراسة تأثير الانفاق العام في تمويل مشاريع البنية التحتية مثل الصحة والتعليم والإسكان ودور هذه المشاريع في القضاء على الفقر وتحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة.

ثالثاً: أهميةُ البحث

تتجسد أهمية كل بحث من طبيعة الموضوع العملي الذي يتم التطرق له ويتم مناقشته وايجاد الحلول لتلك الموضوعات أو الظواهر التي يتم دراستها، ومن أهمية البحث هي:

- للبحث أهمية كبيرة في المجال الاكاديمي بحيث أنه يعزز المكتبة العلمية ويحقق جانب معرفي لموضوعات الاقتصاد الإسلامي، فضلاً عن أنه يفتح آفاق البحث والدراسة لموضوعات الانفاق الحكومي ودوره في الحد من الفقر الذي أصبح مستشري في المجتمعات، لذا فأن ايجاد التوازن في توزيع الثروات من مهمات الحاكم الإسلامي لكي يحقق العدالة وهي من المبادئ المهمة للدين الإسلامي.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

رابعاً: أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى الوصول إلى عدة أهداف ، وهي:

1. معرفة سياسة الانفاق العام في الاسلام وبالاستناد إلى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية للحد من ظاهرة الفقر في المجتمعات .
2. وتهدف ايضا الى دراسة تأثير الزكاة والصدقة بتحسين مستوى المعيشة للفقراء وتحديد العوامل المؤثرة في نجاح استخدام الانفاق العام لتخفيف الفقر.

خامساً: تساؤلات البحث

السؤال الرئيسي: ما هو دور الانفاق العام في العدالة الاجتماعية والقضاء علي الفقر من منظور القرآن الكريم والروايات؟

سادساً: فرضيات البحث

الفرضية الأساسية: إن مشكلة الفقر وعدم المساواة والعدالة هي من المشكلات الاجتماعية المهمة، والقرآن الكريم والروايات يؤكدان على حل المشكلات الاجتماعية عبر الطرق المتعددة ومن بينها الانفاق العام (خمس، زكاة، خراج) الذي له دور حاسم في القضاء على الفقر.

سابعاً: منهج البحث

تعد هذه الدراسة من الأبحاث الوصفية التي تصف ظاهرة ما تمتاز بالغموض وهي بحاجة الى من يركز فيها ويفسر ابعادها ودلالاتها وتفسير هذه الظاهرة البحثية وايجاد الحلول والنتائج التي تساعد على حل تلك الظواهر (عبيد د.، 2023، صفحة 57).

واستخدمت الباحثة المنهج الفقهي والذي نعني به هنا معرفة موقف الفقيه والمجتهد من مصادر وأدلة الأحكام بحث الناس على القيام بعمل معين أو حثهم لتركه، ويستند بذلك إلى مصادر تشريعية سواءً أكانت آيات قرآنية أم أحاديث نبوية أم روايات، ونحن نستعرض في هذا البحث بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والروايات التي لها علاقة بموضوع الانفاق العام وعلاقته بالقضاء على مشكلة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ لأنها تشرح وتفسر مشكلة البحث وتدرس علاقة مشكلة الفقر بالدين الاسلامي فضلاً عن التركيز في رأي الفقهاء في معالجة مشكلة الفقر التي أثرت بشكل كبير في المجتمعات بشكل عام.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ثامناً: الدراسات السابقة

1. **دراسة** (قاقيش، 2005م)**:** تناولت الدراسة أثر الانفاق العام في مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل وبعد برامج التصحيح الاقتصادي، بحيث تمثل السياسة الاقتصادية أو المالية دورا محوريا في الدول النامية وهي من الادوات الاقتصادية الفعالة وانعكاسها على النشاط المالي والاقتصادي، ويسهم الانفاق العام في رفع معدلات النمو الاقتصادي للبلدان، وتهدف الدراسة إلى تحليل واقع الانفاق العام ومدى تطوره في المملكة الهاشمية، وتحليل طرق تمويل النفقات الحكومية الاستثمارية، وقد اعتمد الباحث على اسلوب التحليل الوصفي واسلوب التحليل الاحصائي في عرض وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالإنفاق، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها:

أ- يسهم الانفاق العام في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ، ويؤدي دورا رئيسا في تحسين المستوى المعيشي وخلق فرص العمل وتحسين سوق العمل.

ب- افترضت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج القومي.

ت- بينت النتائج ضعف دور الانفاق الحكومي في اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وعدم معنوية الانفاق الحكومي الاستثماري في الجانب المحلي ، ويعكس ذلك التسرب الكبير للانفاق الحكومي الاستثماري بسبب انفتاح السوق الاردني للخارج.

2. دراسة (الغناي، 2015م)**:** تناولت الدراسة موضوع أثر الانفاق العام في نمو الاقتصاد، بحيث يعد الانفاق العام ذا أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية بوصفه اداة مهمة لإعادة تخصيص الموارد الاستهلاكية داخل المجتمعات، أو أنها تسهم في دعم السلع والمنتجات التي تدخل في عملية الانتاج أو السلع الاستهلاكية، والانفاق العام يدخل ضمن أولويات الاستقرار السياسي والاقتصادي لأي بلد، لذا فإن أغلب البلدان النامية تعاني من كساد اقتصادي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وبالخصوص في ليبيا، فقد حلل الباحث المتغيرات الاقتصادية التي يمر الانفاق العام على نمو ليبيا للمدة (1995م- 2009م)، وتهدف الدراسة إلى معرفة النشاط الاقتصادي الذي تقوم به الدولة ومدى تأثير الانفاق العام في النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها:

أ- بينت النتائج أن الانفاق العام له أهمية كبيرة في إعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام أو الخاص.

ب- أوضحت نتائج الدراسة ان الانفاق العام يمثل عاملا رئيسا في تحقيق استقرار الاقتصاد في البلدان وله دور كبير في النمو الاقتصادي.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ت- وجدت الدراسة أن أقل معدل تغير في الاستهلاك العام والخاص هو في عام 2009م، وذلك يرجع إلى تدني اسعار النفط والأزمة العالمية، أما الاستهلاك فقد سجل ارتفاعا متواصلا.

ث- بينت النتائج أن الميزان التجاري لم يسجل عجزا في مدة البحث.

3. دراسة (عبدالله، 2021)**:** تناول الموضوع الانفاق العام في الدولة الاسلامية بمصارف الزكاة مصرفا في سبيل الله انموذجا، وركز الباحث في دراسته عن الانفاق العام ومصارف الزكاة وما المقصود بالانفاق العام في الدول الإسلامية وكيف يحث الدين الإسلامي على الانفاق، وتقديم لمحة عن الزكاة ومصارفها وحكمها ومشروعيتها، فضلاً عن معرفة أقوال الفقهاء وموقف الدين الإسلامي من الانفاق العام مع ذكر الآيات القرآنية والاحاديث النبوية التي تعزز فكرة الانفاق العام، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

أ- توصلت الدراسة إلى أن الانفاق العام هو مبلغ من المال يستخرج من خزانة الدولة ليستخدمه الرئيس أو من يخوله صلاحياته في سبيل تحقيق المصلحة العامة.

ب- توصلت الدراسة إلى أن الفقهاء القدامى لم يتكلموا عن مصطلح الانفاق العام بشكل محدد وإنما تكلموا عن ضرورة انفاق الأموال لغرض تحقيق مصلحة عامة.

ت- بينت الدراسة أن الفقهاء اختلفوا في انفاق الزكاة وفقا لمصالح عامة الناس ووفقا للمرافق العامة.

4. **دراسة** (صقر و شرف، 2022)**:** تناول البحث دراسة العلاقة بين الانفاق العام على البنى التحتية للتعليم في محافظات سوريا ودورها في تحقيق تنمية مستدامة لها، وذلك لما للتعليم من تأثير مهم جدا في رأس المال البشري، ويقوم الانفاق العام بتطور بلدان العالم، وتم جمع بيانات الدراسة وفقا للمتغير السنوي لأعداد المدارس في جميع المحافظات للمدة من 1988 لغاية 2019، وتم اخضاعها لدراسة اقتصادية احصائية بدأت بتحليل نسب ومعدلات النمو الاقتصادي، وتم تقدير معدلات التكامل المشترك طويل الأجل على الانفاق العام على قطاع التعليم، وهدفت الدراسة إلى اختبار أثر الانفاق العام للبنى التحتية للتعليم ودوره في دفع العملية التنموية لجميع المحافظات، معرفة أثر الحرب السورية في مؤشر التنمية الاقتصادية المستدامة في الانفاق على التعليم، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

أ- بينت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين تنمية الاقتصاد المستدام والانفاق العام على التعليم في محافظات السوريا.

ب- بينت الدراسة وجود أثر سلبي (غير ايجابي) للحرب السورية في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي المستدام بقلة الانفاق العام على البنى التحتية للتعليم في هذه المدة.

الإفادة من الدراسات السابقة

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أفادت الدراسات السابقة الباحثة من جوانب عدة ، منها:

1. أفادت هذه الدراسات الباحثة في مجال تحديد مشكلة البحث وصياغتها وتحديد التساؤلات المناسبة وصياغة الأهداف التي لها علاقة بالموضوع.
2. أفادت الدراسات السابقة البحث ببناء الفصول النظرية وتحديد المفاهيم والتصورات الخاصة بالبحث.
3. بينت الدراسات السابقة للباحثة أهمية الإنفاق العام وعلاقته بالبطالة وتحسين المعيشة واقامة العدالة الاجتماعية.
4. أفادت الدراسات السابقة الباحثة من الاطلاع على النتائج التي توصلت لها تلك الدراسات لبناء تصورات مستقبلية للبحث بالبدء من حيث انتهى منه الآخرون.

المبحث الثاني : الإنفاق العام والقضاء على الفقر

اولا : الإنفاق العام (المفهوم والاقسام)

الإنفاق العام، وهو عنصر آخر من الموازنات العامة للدول التي تكمل الإيرادات العامة، لم يحظ بقدر كبير من الاهتمام من الباحثين في مجال المالية العامة مثل جانب الإيرادات بسبب صغر حجمه ونطاقه المحدود، وضيق نطاقه ومجالاته المحددة دفع البعض إلى وصفه بالمحايد، أي إن الإنفاق العام لا يحقق أي أهداف

اقتصادية أو اجتماعية، ولكن نظراً لتطور الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتنمية ومع استمرار تطور الحياة، تتنوع وتتضاعف مجالات الإنفاق العام، بحيث تدرج أرقامها وتنعكس بشكل واضح في الموازنة العامة، بدلاً من الاقتصار على مبالغ صغيرة تكاد تكون تافهة كما كان الحال في الماضي، ومن النتائج أن يصبح الإنفاق العام ذا أهمية متزايدة، وله تأثير كبير في الاقتصاد الوطني واستقطب اهتمام مفكري المالية العامة بعد أن أدركوا أهمية الإنفاق العام ومدى تأثيره في الأنشطة الاقتصادية، إذ أصبح الإنفاق العام أبرز أدوات السياسة المالية الفعالة.

وتُعد سياسة الإنفاق الحكومي جزءاً من أجزاء السياسة المالية وذلك لما له من تأثير في الطلب الكلي والذي يعده كنز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي ، ومن ثَمَّ تظهر هنا أهمية سياسة الإنفاق الحكومي بوصفه أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ، وتذهب النظرية الحديثة في المالية العامة الى دراسة طبيعة الإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية ؛ إذ تختلف آثار هذا الإنفاق تبعاً لاختلاف طبيعة هذا الإنفاق (عتلم، 1998م، صفحة 71).

تكمن أهمية الإنفاق العام في أنه الوسيلة التي تعمل بها الدولة في مختلف المجالات، فهو يعكس جوانب الأنشطة المختلفة كافة، ويوضح خطط الحكومة في مختلف المجالات على شكل أرقام واعتمادات مخصصة لكل جانب، تلبية الاحتياجات العامة للأفراد والسعي لتحقيق أكبر فائدة ممكنة لهم.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أولا: ماهية الإنفاق العام

- **تعريف النفقة في اللغة :-**

1. تطلق النفقة ويراد بها(نفقت الدابة، تنفق نقوقا، أي ماتت ، ونفق السعر ينفق نفاقاً إذا كثر مشتروه، والنفقة : ما أنفقت على العيال ونفسك ، ومعنى النفق: سرب في الارض له مخلص الى مكان، (الفراهيدي، 170ه، صفحة 177))، ومنه قوله تعالى ((إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ)) (الاسراء، 100)
2. النفقة: (من تنفق – نفقت الدابة تنفق نفوقاً ، أي ماتت ، ونفق البيع نفاقاً بالفتح ، أي راج، والنِفاق بالكسر : فعل المنافق ، والنفاق ايضاً: جمع النفقة من الدراهم ، ويقال : نَفِقَتْ بالكسر نِفاقُ القوم ، أي فنيت، ونفق الزاد ينفق نفقاً ، أي نفذ (الفارابي، 1987، صفحة 1560)).
3. تعرف النفقة ايضاً : (النون ، الفاء ، القاف اصلان صحيحان يدل احدهما على انقطاع شيءٍ وذهابه، والآخر على إخفاء شيء وإغماضه ، ومتى حصل الكلام فيهما تقاربا: فالاول: نفقت الدابة نفوقاً ، ماتت ، ونفق السعر نفاقاً ، وذلك لأنه يمضي فلا يكسد ولا يتوقف ، وأنفقوا: نفقت سوقهم ، والنفقة لأنها تمضي لوجهها ، والآخر : النفق :

سرب في الارض له مخلص الى مكان ، والنفق : المسلك النافذ الذي يمكن الخروج منه) (الرازي، 1979م، صفحة 454).

ثانياً: تعريف الإنفاق العام باصطلاح الفقهاء

1. الانفاق: هو (إعطاء الرزق فيما يعود بالمنفعة على النفس والأهل والعيال ومن يرغب في صلته أو التقرب لله بالنفع له من طعام ولباس وغيره) (عاشور، 1984م، صفحة 235)
2. وجاء مفهوم الإنفاق في الاحكام السلطانية : (هو كل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال ، فإذا صرف في جهة صار مضافاً الى الخارج من بيت المال سواء خرج من حرزه أم لم يخرج، لأن ما صار الى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جار عليه (البغدادي، 450هـ، صفحة 315))

ثالثاً: التعريف الاقتصادي للإنفاق العام

الإنفاق الحكومي في الدولة الحارسة يختلف عن الإنفاق الحكومي في الدولة الحديثة المتدخلة، إذ يعد أنصار المدرسة الكينزية على خلاف أنصار المدرسة الكلاسيكية ؛ إن الإنفاق الحكومي وسيلة يجب على الدولة استخدامها للتأثير في نمو الناتج المحلي، لذلك اهتم الاقتصاديون بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية (كنعان، 1997م، صفحة 34)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ويعد الكينزيون الإنفاق الحكومي وسيلة مهمة من وسائل الثروة ، وتحويل القوة الشرائية من فئة الى أخرى داخل المجتمع ، والأهم من هذا وذاك أن زيادة الطاقة الانتاجية بشكل مباشر تؤدي الى زيادة التوظيف، ومن ثم زيادة الدخل ، لهذا لم يعد الإنفاق الحكومي محايداً ، بل اصبح له الدور الإيجابي الذي يساعد الدول على تحقيق أهداف اقتصادية معينة او إحداث آثار محددة (الخطيب، 1997م، صفحة 71).

ومن التعريفات السابقة نبيّن أن الإنفاق الحكومي له ثلاثة اركان وهي (ناشد، 2006م، صفحة 27):

- الانفاق الحكومي مبلغ نقدي
- الإنفاق الحكومي يصدر من شخص عام
- الإنفاق الحكومي يهدف الى إشباع حاجة معينة

وتقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها ، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعملية الانتاجية، أشتراط أن يتخذ الإنفاق الحكومي شكل مبلغ نقدي جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل أهمها:

- الانتقال من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي ، أين أصبحت النقود الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات ؟
- محاولة تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع
- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ الإنفاق الحكومي

وقد وردت كلمة "الإنفاق" مرات عديدة في القرآن، فضلا عن كلمات أخرى تعني الإنفاق، مثل الزكاة، والصدقة، والكفارة والنذور ..

وجاء ذكر الإنفاق مقترنا في سبيل الله في شواهد عدة في القرآن الكريم، قال تعالى :﴿ "وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ"﴾ (البقرة، 195)

وقوله تعالى :((وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلله مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ))(الحديد: 10)

وقال تعالى ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ .سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾

وقوله تعالى :((الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنّاً وَلا أَذىً لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ)) (البقرة :262)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ووردت الكثير من النصوص القرآنية التي تؤكد مسألة الانفاق ، وما ينفقه الانسان هو من نعمة الله عليه ورزقه ومنها : قال تعالى ((ذٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ))) (البقرة: 2-3)

وقال تعالى (("وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ"))(الرعد: 22)

وقال تعالى((الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ))(الحج: 35)

ومن الآيات التي تشير الى الانفاق من اصناف اموالهم في سبيل التقرب الى الله تعالى هم الوالدان والاقربون والخ.. كما قال تعالى ((يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ)) (البقرة: 215)

وقال تعالى : (("وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ" (272) "لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ"))(البقرة: 272-273)

وقال تعالى ((الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنْفَقُواْ مَنًّا وَلَا أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ يٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْكَافِرِينَ))(البقرة: 262-264)

أمر تعالى عباده بالإيمان به وبرسوله وبما جاء به، وبالنفقة في سبيله، من الأموال التي جعلها الله في أيديهم واستخلفهم عليها، لينظر كيف يعملون، ثم لما أمرهم بذلك، رغبهم وحثهم عليه بذكر ما رتب عليه من الثواب قال تعالى : ((آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (الحديد: 7)، قال تعالى : ((إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتابَ اللَّهِ وَأَقامُوا الصَّلاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْناهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً يَرْجُونَ تِجارَةً لَنْ تَبُورَ))(فاطر: 29)

ثانياً : أقسام الإنفاق العام

ينقسم الإنفاق العام أو يصنف إلى أوراق ميزانية الدولة وفقاً لفئات متجانسة تختلف الأنواع والأساليب حسب البلد اعتمادا على الاعتبارات السياسية أو الإدارية أو الوظيفية لديه، كانت معظم دول العالم حريصة على استخدام أقسام مختلفة متعددة لمساعدة المخططين الماليين على الرسم سياسات الإنفاق وتوزيع النفقات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل إنتاج وتشغيل وإعادة توزيع الدخل القومي (شقيق، 2003م، صفحة 76). فيما يلي أهم أقسام النفقة العامة :-

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

1- تقسيم النفقات العامة من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل القومي

هذا التقسيم أول من قال به ؛ إذ قسم النفقات العامة الى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية (الجنابي، صفحة 27).

1. النفقاتُ الحقيقية: وهي مجموعة من النفقات التي تنفذها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس اموال انتاجية، ومن امثلتها التقليدية المرتبات وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لتسيير المرافق، وكذلك النفقات الاستثمارية ، وهنا تؤدي النفقات العامة الى حصول الدولة على مقابل لهذه النفقات سواء كان ذلك عملا او خدمة أو سلعة ، وبهذا تكون قد خلقت بنداً جديداً في الدخل القومي متمثلاً في زيادته ، وفي النفقات الحقيقة يمكن التفريق بين النفقات الاستثمارية والنفقات الجارية، حيث تتمثل الاولى في الطلب على السلع الانتاجية في صورة زيادة في وسائل الانتاج الثابتة ، سواء كان في شكل بناء اساس للقيام بالخدمات ، او في صورة وضع اساس للقيام بالانتاج، أما النفقات الجارية فيقصد بها ضمان سير ادارة معينة أو اداء خدمة أو تشغيل وحدة انتاجية.

2. النفقات التحويلية: وهي التي تتم بدون مقابل أي لا تأخذ الدولة في مقابلها سلعاً ولا خدمات مثل الإعانات والمساعدات الاجتماعية التي تدفعها الدولة للمرضى والعجزة والعاطلين (بيومي، 1979م، صفحة 90).

وانما تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تملك دخولا كبيرة الى اخرى محدودة الدخل، إذ تكتفي هذه النفقات بتحويل القوة الشرائية بين الشرائح الاجتماعية، مع الاحتفاظ بمجموع الدخل ثابتاً، إذ تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل، كما ان المدفوعات التي تنفذها الدولة لا تتضمن أي استهلاك عاجل للموارد الحقيقية، وإنما هو مجرد تحويل للقوة الشرائية ومثالها الاعانات والمنح الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات (الجنابي، صفحة 28)

وتنقسم هذه النفقات تبعاً لأهدافها الى انواع ثلاثة (تكلا، 1978م):-

أ- النفقات التحويلية الاقتصادية : وهي الإعانات التي تمنحها الدولة إلى بعض المشاريع الانتاجية بقصد تخفيف تكاليف إنتاجها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجها عند حد معين وإما لتمكين الطبقات المختلفة في المجتمع من استهلاك هذه المنتجات بأسعار معقولة وإما لدعم المواد التموينية الضرورية أو لمساعدة هذه المشاريع لكي تستطيع منافسة بعض المشاريع الاجنبية التي تعمل.

ب- النفقات التحويلية الاجتماعية: وهي النفقات التي تنفقها الدولة وتهدف منها الى تحسين مستوى بعض الفئات في المجتمع، وتتمثل بنفقات الإعانات التي تقدمها الدولة للفقراء والمحتاجين والعجزة لمساعدتهم على مواجهة تكاليف المعيشة، سواء كانت هذه الإعانات تتم بصورة دورية أو غير دورية ومن أمثلتها الرواتب التقاعدية، ونفقات التأمين الصحي، والمساعدات الممنوحة للنوادي الرياضية والثقافية والجمعيات الخيرية.

ت- النفقات التحويلية المالية:,وهي النفقات التي تقوم بها الدولة بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي، وأهم صورها فوائد الدين العام واقساط استهلاكه السنوية ،وقد زادت اهمية هذا النوع من النفقات في الآونة الاخيرة نظراً لتضخم حجم الانفاق العام في معظم الدول (منصور، 1991م، صفحة 30)

2- تقسيم النفقات العامة الذي يستند إلى معايير غير اقتصادية ويتمثل ذلك بالتقسيم الاداري والوظيفي (العنانى، 1988م، صفحة 200)

من المعايير التي لا تستند إلى اسس اقتصادية هي:

أ- التقسيم على اساس التكرار الدوري:

حينما تكرر النفقة كل مدة زمنية معينة من مثل سنة أو شهر ، فهو إنفاق عادي مثل المرتبات والمعاشات وصيانة الطرق، أما عندما تصرف النفقة لظروف غير عادية تنتهي بزوالها فهو إنفاق غير عادي مثل الحروب والكوارث والزلازل وغيرها.

ب- التقسيم حسب طبيعة الهيئة التي تقوم بالإنفاق

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أي بمعنى عندما تقوم الدولة بالإنفاق على مرافق يعم نفعها مثل الأمن والدفاع والقضاء فهذا يسمى إنفاقاً قومياً، أما عندما يكون الإنفاق على سكان إقليم معين كمرافق الماء والغاز والكهرباء فهذا يسمى إنفاقاً محلياً.

ج- التقسيم تبعاً لطبيعة الهدف من الإنفاق

أي عندما يكون الهدف من الإنفاق إشباع حاجات عامة للمجتمع فهذا يسمى إنفاق تخصيص، أما عندما يكون الهدف هو إعادة توزيع الدخل فهذا يسمى إنفاقاً توزيعياً ، وحينما يكون الهدف تحقيق استقرار الاقتصاد فهذا يسمى إنفاقاً استقرارياً .

القضاء على الفقر

مفهوم الفقر

اختلف الفقهاء في مفهوم الفقر بناء على اختلافهم فيمن يستحق الاخذ من الصدقة ومن لا يستحق على النحو الاتي:

1.الفقر: (هو كل من يملك دون نصاب الزكاة فهو فقير) (الكاساني، 1986م، صفحة 44)

2. ويراد بالفقر: هو كل من لا مال له ولا كسب ، فإذا كان الفرد قادرا على كسب قوته مع وجود قوة البدن وحسن التصرف فإن ذلك يغنيه كفاية فتكون الصدقة عليه حرام (القرطبي، 1994م، صفحة 173)

3. وقيل : (هُوَ ضد الْغنى، ولَيْسَ بِأَن يكون الَّذِي يَقع عَلَيْهِ هَذَا الِاسْم، لَا يملك شَيْئا، وَلكنه عَلَى من لَا يملك مَا يكون بِهِ غَنِيا وقَدِ اخْتلف أهل الْعلم فِي الْمِقْدَار الَّذِي إِذَا ملكه الرجل دخل بِهِ فِي حكم الْغنى، وَخرج بِهِ من حكم الْفقر، وَحرمت عَلَيْهِ الصَّدَقَة) (بالطحاوي، 1995م، صفحة 356)

4. والفقر : هو مستوى معيشي منخفض ، لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة أفراد. وينظر علم الاجتماع إلى هذا المصطلح نظرة نسبية، نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة الملائم في المجتمع وبتوزيع الثروة ، والتوقعات الاجتماعية (غيث، 1990م، صفحة 341)

وورد في القران الكريم الكثير من النصوص التي تشير الى مصطلح الفقر، كما في قوله تعالى : ((الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ ۖ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ))(البقرة: 268)

وقوله تعالى ايضاً : (("لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ))(البقرة: 273)

ثالثاً: الفقر في المفهوم الاقتصادي

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

1. الفقر: هو (عدم قدرة الافراد على تأمين حاجاتهم الضرورية، لعدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الانتاج ، وذلك بسبب قلة الدخل او انعدامه) (العظيم، 1995م، صفحة 15)
2. يراد بالفقر: (ظروف من الحياة محدودة جداً، بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة ومعدلات مرتفعة لوفيات الأطفال الرضع) (بول، 2001م، صفحة 396)
3. والفقر: (هو يتضمن الاوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية بالإضافة للمفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض) (يوسف، 1997م، صفحة 38)
4. وعرفه البنك الدولي: (عدم القدرة على تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة) (سوسوفيسكي، 2001م، صفحة 54).

وتعد مشكلة الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات الإسلامية وجميع بلدان العالم، اذ يتفرع منها مشاكل اجتماعية واقتصادية وامنية وصحية، وفي هذا العالم الذي يعيش فيه نحو 6 مليار انسان، يستحوذ أقل من 20 % منهم على اكثر من 80% من ثروة العالم، في حين اكثر من 80% من سكان المعمورة لا يحصلون الا على اقل من 20% من ثرواته (منصوري، 2007م، صفحة 339)

لذا يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية السيئة التي ازدادت كثيراً في المجتمعات، وهذه الظاهرة لها أسبابها التي يمكن معالجتها وحلها للقضاء على هذه الظاهرة ، وتعد البطالة وانتشار الجهل نتيجة ضعف التحصيل العلمي من الأسباب الرئيسية لانتشار هذه الظاهرة.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وإن تعريف ظاهرة الفقر، يتشعب ويتسع بفعل تعدد العوامل والمتغيرات التي يرتبط بها تارة كسبب وتارة أخرى كنتيجة لها، والتي بدورها تتأثر بتفاعل العوامل الأقتصادية والأجتماعية والسياسية فيً المجتمع. لذلك تتعدد الزوايا التي يتم بها النظر لهذه الظاهرة التي تأخذ بدورها أبعادا ...الخ. فمن وجهة نظر علماء الاجتماع فأن الفقر: هو ظاهرة نسبية أجتماعية واقتصادية وسياسية بالمقارنة مع سائر فئات المجتمع، توجد في المجتمعات كافة ، وتعكس حالة المجموعة الأقل حظا ، بالمقارنة مع سائر فئات المجتمع، وبغض النظر عن مستوى الدخل لأي منها (الصقور، 1989م، صفحة 37)

لذا يقتصر الفقر على نقص الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر مستدام للعيش، بل يتجلى في الجوع وسوء التغذية ومحدودية الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية، فضلا عن التمييز الاجتماعي والإقصاء الاجتماعي وانعدام فرص المشاركة في القرار.

الانفاق العام والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل

يعد الانفاق العام من السياسات المالية الوطنية التي تتخذها البلدان لغرض دعم السياسة المالية الوطنية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتحسين الحياة العامة من انفاق الدول على المشاريع التي تخدم عامة المواطنين وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يجعل هذا الانفاق يخدم الصالح العام؛ لأن تلك الأموال يتشارك فيها الجميع بحسب طبيعة مصدرها مثل الموارد الطبيعية أو المشاريع الربحية أو الضرائب، وتبرز وظيفة الدولة في توفير حياة كريمة وضمان توزيع وتوفر فرص العمل لعامة الناس فتعمل البلدان على توسيع الانفاق العام بحيث يشمل جميع القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع معين دون آخر.

ومما لا شك فيه أن البنية الأساسية الجيدة تساعد على تحقيق نهضة اقتصادية وعمرانية يلزم لتحقيقها توافر العناصر اللازمة من مصادر قوى رخيصة يمكن الاستفادة منها بشكل جيد من قبل المواطن وتخدم عامة الناس مثل توافر مصادر الطاقة وضمان وجود اتصالات ونقل بين المناطق، فضلاً عن الاهتمام بمياه الشرب والصرف الصحفي وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، وجميع تلك الخدمات تدخل في ميدان مشاريع البنى التحتية التي تضمن العيش الكريم للمواطن وتساعده على القيام بالأعمال والمهام بشكل جيد داخل المجتمعات مما تحقق التنمية الاجتماعية، وتسهم في جعل الحياة أكثر رفاهية ويسرا مع ايجاد فرص عمل مناسبة يستطيع بها المواطنون أن يضمنوا طريقة العيش الكريم والحصول على مرتبات تسد حاجاتهم اليومية والمعيشية (صالح، صفحة 206).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

لذا فإن تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العامة بصورة خاصة، فالتشغيل الكامل لا يقصد به انعدام البطالة بصفة كاملة، ولكن تعني إيجاد فرصة لكل من يرغب بالعمل، وتظهر أهمية سياسة الانفاق العام في تأثيرها على مستوى تشغيل الأيدي العاملة بمدى مساهمتها في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة ويتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل لجميع العوامل الانتاجية، وتعتمد الدراسات التي تتعلق بالانفاق العام وعلاقته بتوفير فرص العمل على جانبين : الأول يتمثل في تحديد السعر والاجور الخاصة بالعمل ومدى ملاءمتها لطبيعة العمل، والجانب الثاني يتعلق بكمية أو مستوى التشغيل وطبيعة الأعمال التي يشتغلون بها (عايب، 2010م، صفحة 157).

ويعكس الانفاق الحكومي العام مدى تدخل الدول والبلدان في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الشعوب والتكفل بالأعباء التي تقع على كاهل المواطنين، وتقاس مدى فاعلية ونجاح الحكومات في حجم الانفاق الحكومي بوصفه أحد أوجه النشاط الاقتصادي من خلال خروج النقود من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجات عامة من خلال توفير عيش كريم وتوزيع عادل لفرص العمل للمواطنين القادرين على العمل، فضلاً عن توفير حياة كريمة لمن لا يقوى على العمل (عايب، 2010م، صفحة 158)..

فعلى الدولة أن تبذل جميع جهودها وإمكانياتها سواءً أكانت مادية أم معنوية أم تشريعية في سبيل رفع مستويات الطبقات الاجتماعية وتعزيز دخل المواطنين بتوفير فرص عمل وتشغيل الأيدي العاملة وضمان إيجاد العمل الحر والكريم من وظائف الدول الإسلامية، فضلاً عن الحفاظ على مستوى معاشي ملائم للجميع وبذل كل طاقاتها وجهودها للضغط على الطبقات الغنية والمترفة المتجاوزة للحد الطبيعي من الغنى لغرض خلق تفاوت مقبول داخل المجتمعات وضمان عدم تركز الأموال والثروات بعدد محدود من الأشخاص، لذا يجب على الدول الإسلامية ايجاد وتهيئة الأعمال وتوفير فرص العمل للمواطنين من خلال المساهمة في العمل وفرص النشاط الاقتصادي، فإذا عجز الإنسان عن العمل ولم تتوفر لديه فرصة للعمل وتحقيق الأجور يعجز عن العيش في المحصلة النهائية ونخلق بذلك إنسانا بلا عمل وغير قادر على توفير مستلزمات المعيشة والعيش الكريم له، لذا يجب على الدول بشكل عام والدول الإسلامية بشكل خاص منح المواطن فرصة للعمل حتى يتمكن من الاعتماد على نفسه وضمان عيش كريم له (خميد، 2008م، صفحة 44).

فينبغي على الدول الإسلامية الالتزام بإشباع حاجات عامة الناس الذين يعيشون ضمن الحدود الجغرافية لهذا البلد، كما يجب على الدول الإسلامية أن تمنع تركز الثروات في أيدي عدد قليل من الأشخاص مما ينتج فوارق طبقية اقتصادية واجتماعية، كما أن هناك ثلاثة أهداف للسياسة الاقتصادية في الدول الإسلامية تستمد أهميتها من الظروف الدينية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، وهي: زيادة إمكانيات توظيف الأفراد مما يحقق الاستقرار المالي والنقدي لهم، إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وتحقيق المساواة بين المواطنين والتنمية الشاملة، فضلاً عن الاهتمام بالتطور العلمي والمعرفي وتقديم الخدمات العلمية والمعرفية لعامة الناس (صديقي، 1993م، صفحة 7).

نتائج البحث

1- بينت نتائج البحث أهمية الإنفاق العام في جميع النظم الاقتصادية سواء في البلدان الإسلامية أو في البلدان غير الإسلامية.
2- أوضحت نتائج البحث أن الإسلام يهتم بشكل كبير بتوفير النفقات العامة لغرض تمويل المشاريع التي تخدم عامة الناس.
3- يؤكد البحث على أهمية الإنفاق العام لغرض توفير فرص العمل المتكافئة بين جميع الأشخاص ، وهذا يؤدي إلى القضاء على الفقر.
4- تشير العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والروايات إلى أهمية الإنفاق العام في الإسلام.

5- بينت نتائج البحث أن الدول الإسلامية تسعى إلى فرض الضرائب لتحقيق التوازن في معيشة الأفراد وتمويل المشاريع التي تخدم عامة الناس.

المراجع

Mohaned Hameed Obaid. (2023). The Future of Television Work in the Light of Artificial Intelligence Challenges an Exploratory Study. *ALBAHITH ALALAMI, 15(60), 7-26*، صفحة https://doi.org/10.33282/abaa.v15i60.958.

أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي. (450هـ). *الشهير بالماوردي(ت 450ه) ، الاحكام السلطانية*. القاهرة: دار الحديث.

أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي. (1995م). *أحكام القرآن الكريم، تحقيق(الدكتور سعد الدين أونال) ، ط1، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي ، استانبول*.

أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. (170ه). *العين ، تحقيق(د. مهدي المخزومي- د. ابراهيم السامرائي)*. دار ومكتبة الهلال.

ابو عبد الله بن احمد القرطبي. (1994م). *الجامع لأحكام القران، تحقيق(احمد البردوني- ابراهيم طفيش) ط2، دار الكتب العلمية- القاهرة*.

أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. (1987). *(ت 393ه)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق (احمد عبد الغفور عطار) ، ط4 ، دار العلم للملايين- بيروت- 1407ه-1987م: 4/1560، الرازي، زين الدين ابو عبد الله محمد بن ابي بكر عبد القادر الحنفي الرازي (ت 666ه) ، . بيروت*.

احمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. (1979م). *معجم مقاييس اللغة ، تحقيق (عبد السلام محمد هارون)* . دار الفكر.

اسماعيل سراج الدين، د. محسن يوسف. (1997م). *الفقر والازمة الاقتصادية، اصدارات مركز ابن خلدون ، دار الامين* .

الاسراء. (100).

البقرة. (195).

الزين منصوري. (2007م). *تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر: حالة الجزائر"، بحث 2 مقدم ضمن ندوة تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، الجزائر: جامعة سعد دحلب- البليدة، -1-3* .

باهر محمد عتلم. (1998م). *المالية العامة- أدواتها الفنية وأثارها الاقتصادية*. القاهرة: مكتبة الآداب.

بحري محمد الغناي. (العدد 3 المجلد 25, 2015م). أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبا خلال الفترة (1995- 2009). *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي*.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

حبوبكر الحاج محمن عبدالله. (العدد 13, 2021). الانفاق العام للدولة الإسلامية من خلال مصارف الزكاة: مصرف في سبيل الله انموذجا. *مجلة الجامعة الاسلامية في النيجر*.

حمدان عبد العظيم. (1995م). *فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي*. مصر: اكادمية العلوم الادارية.

د. مهند حميد عبيد. (العدد 4 المجلد 15, 2023). توظيف التقنيات الرقمية في البرامج التلفزيونية الاستقصائية "دراسة تحليلية لبرنامجي المتحري في قناة الجزيرة وبرنامج الحرة تتحرى". *لارك*، صفحة https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss51.3275.

د. مهند حميد عبيد، و م.م حمزة صالح جاسم. (العدد 2 مجلد 16, 2024). قيود حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي إزاء حرب طوفان الأقصى. *لارك*، صفحة https://doi.org/10.31185/lark.3470.

ربيع قاسم ثجيل وجواد كاظم خميد. (2008م). *سياسة الانفاق العام في الإسلام، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد، العدد20، .*

رشدي صالح عبد الفتاح صالح. (بلا تاريخ). *التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T).*

روان صقر، و سمير شرف. (العدد1 المجلد 44, 2022). أثر الانفاق العام على البنى التحتية للتعليم ضمن المحافظات السورية في التنمية الاقتصادية المستدامة. *مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية*.

زكريا محمد بيومي. (1979م). *المالية العامة الاسلامية ، دراسة مقارنة بين مبادىء المالية العامة في الدولة الاسلامية والدولة الحديثة*. القاهرة: دار النهضة العربية.

سامسيلون بول. (2001م). *الاقتصاد، ترجمة (هشام عبد الله) ، الدار الاهلية، الاردن*.

سوزي عدلي ناشد. (2006م). *المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الموازنة العامة*. لبنان: منشورات الحلبي.

شريف رمسيس تكلا. (1978م). *الاسس الحديثة لعلم مالية الدولة*. دار الفكر العربي.

طاهر الجنابي. (بلا تاريخ). *علم المالية العامة والتشريع المالي*. طبعة جديدة ومنقحة.

علاء الدين الكاساني. (1986م). *بدائع الصنائع، ط2، دار الكتب العلمية*.

علي كنعان. (1997م). *اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية*. سوريا: منشورات الحسنين.

عوني فريد موسى قاقيش. (2005م). أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل وبعد برامج التصحيح الاقتصادي (1976- 2001). *رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية*.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

فاروق صالح الخطيب. (العدد1, 1997م). الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* .

محمد الصقور. (1989م). *دراسة جيوب الفقر في الأردن"، وزارة التنمية الاجتماعية.*

محمد بن الطاهر ابن عاشور. (1984م). *التحرير والتنوير*. تونس: الدار التونسية للنشر.

محمد عاطف غيث. (1990م). *قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، .*

محمد عبد العزيز المعارك وعلي شقيق. (2003م). *أصول وقواعد الموازنة العامة (مع الاشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى)* . جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية.

محمد نجاة الله صديقي. (1993م). *مفهوم الانفاق العام في دولة إسلامية حديثة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، ترجمة: عمر سالم باقعر، مجلد 5.*

محمود محمد نور، د. حمدي احمد العنانى. (1988م). *أسس ومبادىء المالية العامة*. القاهرة: المطبعة العربية الحديثة.

مدحت ابو النصر. (2017). *مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

ميشيل سوسوفيسكي. (2001م). *عولمة الفقر، ترجمة(جعفر علي حسين السودان(، بيت الحكمة، بغداد.*

ميلاد منصور. (1991م). *مبادىء المالية العامة*. طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.

وليد عبد الحميد عايب. (2010م). *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت، مكتبة حسن العصرية.*

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

Refrances

Abu al-Hasan Ali bin Muhammad bin Muhammad bin Habib al-Basri al-Baghdadi. (450 AH). Known as al-Mawardi (d. 450 AH), Al-Ahkam al-Sultaniyya. Cairo: Dar al-Hadith.

Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Salamah bin Abdul Malik bin Salamah al-Azdi al-Hajri al-Masri known as al-Tahawi. (1995 AD). Ahkam al-Quran al-Karim, edited by (Dr. Saad al-Din Onal), 1st ed., Islamic Research Center affiliated with the Turkish Religious Endowment, Istanbul.

Abu Abdul Rahman al-Khalil bin Ahmad al-Farahidi (170 AH). Al-Ain, edited by (Dr. Mahdi al-Makhzoumi - Dr. Ibrahim al-Samarrai). Dar and Library of al-Hilal.

Abu Abdullah bin Ahmad al-Qurtubi. (1994 AD). Al-Jami' li Ahkam al-Quran, edited by (Ahmad al-Bardouni - Ibrahim Tafeesh) 2nd ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Cairo.

Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi. (1987). (d. 393 AH), Al-Sihah Taj Al-Lughah and Sihah Al-Arabiyyah, edited by (Ahmad Abdul Ghafoor Attar), 4th edition, Dar Al-Ilm Lil-Malayin - Beirut - 1407 AH - 1987 AD: 4/1560, Al-Razi, Zain Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr Abdul Qadir Al-Hanafi Al-Razi (d. 666 AH), Beirut.

Ahmad bin Faris bin Zakariya Al-Qazwini Al-Razi. (1979 AD). Dictionary of Language Standards, edited by (Abdul Salam Muhammad Haroun). Dar Al-Fikr.

Ismail Saraj Al-Din, Dr. Mohsen Youssef. (1997 AD). Poverty and the Economic Crisis, Ibn Khaldun Center Publications, Dar Al-Amin.

Al-Zain Mansouri. (2007 AD). The Implications of Economic Reform Policies on Poverty Level: The Case of Algeria, Research 2 presented at the Symposium on Poverty Alleviation Experiences in the Arab and Islamic Worlds, Algeria: Saad Dahlab University - Blida, -1-3.

Baher Mohamed Atlam. (1998). Public Finance - Its Technical Tools and Economic Effects. Cairo: Maktabat Al-Adab.

Bahri Mohamed Al-Ghanai. (Issue 3, Volume 25, 2015). The Impact of Public Spending Policy on Economic Growth in Libya during the Period (1995-2009). The Egyptian Journal of Agricultural Economics.

Habboker Al-Hajj Muhmen Abdullah. (Issue 13, 2021). Public Spending of the Islamic State through Zakat Banks: A Bank for the Sake of God as a Model. Journal of the Islamic University in Niger.

Hamdan Abdel-Azim. (1995). Poverty of Peoples between Positive Economics and Islamic Economics. Egypt: Academy of Administrative Sciences.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

Dr. Mohand Hamed Obaid. (Issue 4, Volume 15, 2023). The Use of Digital Technologies in Investigative Television Programs: An Analytical Study of Al Jazeera's Al-Mutahar and Al-Hurra Investigates Programs. Lark, page

https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss51.3275.

Dr. Mohannad Hamed Obaid, and M.M. Hamza Saleh Jassim. (Issue 2, Volume 16, 2024). Restrictions on freedom of expression on social media sites in light of the Al-Aqsa Flood War. Lark, page https://doi.org/10.31185/lark.3470.

Rabi Qasim Thajil and Jawad Kazim Khamid. (2008). Public spending policy in Islam, a research published in the Journal of Economic Sciences , University of Basra, College of Administration and Economics, Issue 20, .

Rushdi Saleh Abdul Fattah Saleh. (undated). Bank financing of infrastructure projects under the Build-Operate-Transfer (B.O.T) system.

Rowan Saqr, and Samir Sharaf. (Issue 1, Volume 44, 2022). The impact of public spending on education infrastructure within the Syrian governorates on sustainable economic development. Tishreen University Journal of Economic and Legal Sciences.

Zakaria Muhammad Bayoumi. (1979). Islamic Public Finance , A Comparative Study of the Principles of Public Finance in the Islamic State and the Modern State. Cairo: Dar Al Nahda Al Arabiya.

Samsilon Paul. (2001). Economics, translated by (Hisham Abdullah), Dar Al Ahlia, Jordan.

Suzy Adly Nashed. (2006). Public Finance, Public Expenditures, Public Revenues, Public Budget. Lebanon: Al Halabi Publications.

Sharif Ramsis Takla. (1978). Modern Foundations of State Finance. Dar Al Fikr Al Arabi.

Taher Al Janabi. (undated). Public Finance and Financial Legislation. New and Revised Edition.

Alaa Al Din Al Kasani. (1986). Badai Al Sana'i, 2nd ed., Dar Al Kotob Al Ilmiyah.

Ali Kanaan. (1997). Economics of Money and Fiscal and Monetary Policies. Syria: Al Hassanein Publications.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

Awni Farid Musa Qaqish. (2005). The Impact of Government Investment Spending on Macroeconomic Indicators Before and After Economic Correction Programs (1976-2001). Unpublished Master's Thesis , Faculty of Graduate Studies, University of Jordan.

Farouk Saleh Al Khatib. (Issue 1, 1997). Government Spending on Infrastructure and Its Relationship to Economic Development in the Kingdom of Saudi Arabia . Scientific Journal of Economics and Trade.

Muhammad Al Suqour. (1989). Study of Poverty Pockets in Jordan, Ministry of Social Development.

Mohammed bin Taher bin Ashour. (1984). Liberation and Enlightenment. Tunis: Tunisian House for Publishing.

Mohammed Atef Ghaith. (1990). Dictionary of Sociology, Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'iyah, Alexandria, 1990.

Mohammed Abdul Aziz Al-Ma'arik and Ali Shaqiq. (2003). Principles and Fundamentals of the General Budget (with reference to applications from the Kingdom and other countries). King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia.

Mohammed Najatullah Siddiqi. (1993). The Concept of Public Spending in a Modern Islamic State, Journal of King Abdul Aziz University, Islamic Economics, Translated by: Omar Salem Baqer, Volume 5.

Mahmoud Mohammed Nour, Dr. Hamdi Ahmed Al-Anani. (1988). Foundations and Principles of Public Finance. Cairo: Modern Arab Press.

Medhat Abu Al-Nasr. (2017). Research Methods in Social Service. Cairo: Arab Group for Training and Publishing.

Michel Sosowski. (2001). Globalization of Poverty, translated by (Jaafar Ali Hussein Sudan), Bayt Al-Hikma, Baghdad.

Milad Mansour. (1991). Principles of Public Finance. Tripoli: Open University Publications.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

Spending Effects of Government Ayeb(2010). The Macroeconomic Walid Abdul Hamid Models, Beirut, Hassan Study of Economic Development Econometric Policy: An Applied Al-Asriya Library.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية